



ما هو القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات؟

- هذا القانون يعزز الشفافية وافتتاح الادارة من خلال ارساء الحق الفعلي في الوصول الى المعلومات.
- هذا القانون يلزم الادارة بنشر الوثائق (مثل القرارات والتوجيهات والتعاميم والمذكرات والتقارير السنوية والأسباب الموجبة للقوانين) في الجريدة الرسمية وعبر الانترنت.
- هذا القانون يوفر آلية بسيطة بحيث يستطيع أي شخص أن يطلب المعلومات ويحصل عليها من الادارة من دون الحاجة الى تبرير هذا الطلب أو شرح النية من استخدام المعلومات المطلوبة.

ما الفائدة من نشر المعلومات الحكومية في صفوف العامة؟

- لن تعود المعلومات محصورة بأيدي بعض المسؤولين الرسميين البارزين، إذ إن المواطنين، وبغض النظر عن تحالفهم السياسية، سيصلون الى معلومات حساسة عن أداء الحكومة، والتحديثات التي يتم ادخالها الى السياسات، واجراءات الادارة العامة ومسارها.
- إن قدرة المواطنين على الوصول الى المعلومات العامة ستزيد من ثقتهم بالحكومة والمسؤولين المنتخبين كما ستساعد على تعزيز علاقة الثقة بين المواطنين والدولة.
- تعزيز الوصول الى المعلومات سيمكن وسائل الاعلام من توفير التقارير الدقيقة على أساس القضية أو الموضوع.
- من شأن تشاطر المعلومات والآليات المعتمدة لإنفاذه تعزيز الضوابط والموازن داخل الحكومة وضمان فصل السلطات بشكل مناسب.
- من شأن الشفافية في الحكومة أن تعزز ثقة المستثمر وأن تضمن الممارسة الفضلى في القطاع الخاص، مع كل ما يرافق ذلك من فوائد اقتصادية بالنسبة الى العامة.
- فرص اللجوء الى الرشوة والفساد في الادارة اليومية ستراجع من خلال وضوح أكبر في اجراءات الوصول الى المعلومات داخل مكاتب الحكومة ومن خلال آليات انفاذ تلك الاجراءات.

كيف لهذا القانون أن يملككم كمواطن؟

- إن الوصول الى المعلومات سيسمح لك بالاشراف بشكل أكثر فعالية على صنع القرار داخل الحكومة، كما سيزيد من قدرتك على الخوض في نقاش عام ومساءلة الحكومة.
- هذا القانون سيمكنك من الحصول على السجلات الحكومية المتعلقة بك، فيما يحول دون الافصاح عن تلك المعلومات الشخصية.
- هذا القانون سيسمح لك بالوصول الى معلومات تستخدمها في اجراء تقييم مطلع ومستقل لأداء الحكومة والمسؤولين الرسميين من دون التعرض للجزاءات أو للملاحقة القانونية.
- هذا القانون سيساعد على تعزيز المسار الديمقراطي حيث ستوفر لك القدرة على التصويت على أساس وقائع يمكن التحقق منها وليس على التكهنات.
- هذا القانون سيسمح لك بمقارنة وعود السياسيين مع ما تحققه الحكومة فعلياً.
- هذا القانون سيسمح لك بمعرفة الأسباب وراء اتخاذ القرارات الادارية التي تؤثر على حقوقك كما سيمكنك من استئناف تلك القرارات لحماية حقوقك.

لم عليك دعم القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات؟

- الوصول الى المعلومات هو من حقوق الانسان الأساسية الخاصة للمواطنين كافةً.
- الوصول الى المعلومات يساهم في تحسين حياتك اليومية.
- دعمك لهذا القانون سيرهن التزامك بالشفافية والحكمة الرشيدة في لبنان.
- دعمك لهذا القانون سيزيد من نفاذك الى السجلات والوثائق العامة الحساسة التي تسمح لك بتقييم أداء الحكومة والمسؤولين المنتخبين.
- دعمك لهذا القانون سيخفف من حاجتك الى "الواسطة" للحصول على البيانات الحساسة بشأن أداء الحكومة والتحديثات التي يتم ادخالها الى السياسات واجراءات الادارة العامة ومسارها.

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات ("الشبكة") هي مجموعة متعدّدة القطاعات تتألف من برلمانيين ووزارات وجمعيات من القطاع الخاص ونقابات مهنية ومنظمات غير حكومية تسعى الى تعزيز الشفافية والحاسبة والنهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وحماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد ("حماية كاشفي الفساد"). وقد تأسست الشبكة في 11 نيسان/أبريل 2008 بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان".